

الحكومة تطلب قرض بـ 3 مليارات دولار من صندوق النقد بحجة آثار حرب إيران .. فمن سيدفع كل هذه الديون؟



السبت 11 أبريل 2026 01:00 م

تتحرك الحكومة المصرية نحو طلب تمويل طارئ جديد من صندوق النقد الدولي بقيمة تتراوح بين 1.5 و3 مليارات دولار، في وقت تكشف فيه التطورات الأخيرة أن رواية الصمود الرسمي لم تعد كافية لتغطية اتساع الضغوط على الاقتصاد □
فالحرب الأخيرة على إيران لم تخلق الأزمة من فراغ، لكنها سرعت كشف نقاط الضعف التي تراكمت أصلاً داخل سوق الدين والطاقة والعملة □

كما أن مجرد بحث القاهرة عن فرض إضافي، بالتوازي مع برنامج قائم لم يكتمل بعد، يضع سؤالاً مباشراً حول كلفة السياسات التي أبقَت الاقتصاد معتمداً على التمويل الخارجي قصير الأجل □

تؤكد المعلومات المتداولة من داخل مجلس الوزراء ووزارة المالية أن الحكومة لا تنظر إلى القرض الجديد بوصفه خياراً احتياطياً، بل بوصفه أداة عاجلة لاحتواء ارتدادات خرجت بالفعل إلى السوق □

كما أن توقيت الطلب المقترح يكشف أن السلطة التنفيذية تواجه استحقاقين متوازيين، أولهما تدبير سيولة دولارية سريعة، وثانيهما إقناع الصندوق بأنها قادرة على تنفيذ الشروط المؤجلة قبل مراجعتين حاسمتين في يونيو ونوفمبر □
ومن ثم، فإن ملف الـ 3 مليارات دولار لم يعد خبراً مالياً منفصلاً، بل صار عنواً لأزمة أوسع تخص قدرة الدولة على تمويل نفسها بشروط أقل قسوة □

خروج الأموال الساخنة وارتفاع الطاقة يدفعان الحكومة إلى التمويل الطارئ

أولاً، تربط المصادر الحكومية بين دراسة القرض الجديد وبين موجة خروج الأموال الساخنة من سوق الدين المحلي بعد اتساع التوترات الإقليمية □

وقد أظهرت تقارير منشورة في مارس أن الأصول المصرية تعرضت لواحدة من أسوأ موجات البيع في المنطقة، مع خروج مليارات الدولارات من استثمارات المحافظ وتراجع العملة إلى مستويات قياسية، وهو ما وضع المالية العامة تحت ضغط فوري □

ثم إن أثر الحرب لم يتوقف عند سوق الدين، لأن اضطراب الملاحة عبر مضيق هرمز رفع كلفة الطاقة على الدول المستوردة للوقود، ومنها مصر □

وقد أوضح صندوق النقد أن الإغلاق الفعلي للمضيق والأضرار التي لحقت بالبنية الإقليمية سببا أكبر اضطراب في سوق النفط، وأن الاقتصادات المستوردة للطاقة تتعامل مع صدمة دخل مفاجئة وكبيرة، وهي الصدمة نفسها التي تفسر لجوء القاهرة إلى تمويل إضافي □

وفي هذا السياق، قال أحمد أبو حسين، رئيس شركة كايرو كابيتال سيكيوريتيز، إن مدة الحرب تمثل العامل الفاصل في تحديد حجم الأثر على الاقتصاد المصري، لأن كل يوم تصعيد إضافي يزيد الضغوط على التضخم وسعر الصرف ويرفع احتمالات تخارج المستثمرين الأجانب من أدوات الدين والأسهم □ وتدعم هذه القراءة فكرة أن الحكومة تتحرك تحت ضغط زمني لا يسمح بتأجيل طلب التمويل □

وبالتوازي مع ذلك، كانت وكالة بلومبرغ قد نقلت في مارس أن صندوق النقد يدرس أثر الحرب على إيران وما إذا كانت دول أعضاء ستحتاج إلى تمويلات إضافية لمواجهة التداعيات □ كما قالت المديرية العامة للصندوق كريستالينا جورجييفا في أبريل إن المؤسسة تلقت بالفعل طلبات من عدد من الدول الأعضاء للحصول على تمويلات طارئة، ما يضع الطلب المصري المحتمل داخل سياق إقليمي أوسع وليس خارجاً عنه □

القرض الجديد يتحرك بالتوازي مع مراجعتين حاسمتين للبرنامج القائم

بعد ذلك، يتضح أن القرض الطارئ المقترح لا يلغي البرنامج القائم مع الصندوق، بل يتحرك بجواره مباشرةً فقد أعلن صندوق النقد أن المراجعتين الخامسة والسادسة والراجعة الأولى لبرنامج المرونة والاستدامة اكتملت في فبراير 2026، بما أتاح سحب نحو 2.3 مليار دولار، بينما تستمر مراحل البرنامج حتى نهاية 2026 ضمن ترتيب زمني يتضمن مراجعات إضافية وشروطًا تنفيذية قائمةً

وعلى هذا الأساس، تشير المعلومات المتداولة إلى أن الحكومة تنتظر مراجعة جديدة في منتصف يونيو لصرف شريحة بقيمة 1.65 مليار دولار، تشمل 136 مليون دولار مرتبطة ببرنامج المرونة والاستدامة، على أن تعقبها مراجعة أخيرة في منتصف نوفمبر لصرف شريحة مماثلة. ويعني ذلك أن القاهرة لا تطلب تمويلًا بديلًا من الصندوق، بل تسعى إلى فتح مسار إضافي قبل استكمال ما تبقى من البرنامج الأصلي

كما أن هذا التوازي يكشف أن الحكومة لم تتمكن حتى الآن من إنهاء الاعتماد على الاقتراض الخارجي رغم توسيع البرنامج إلى 8 مليارات دولار منذ 2024. وقد ربطت مراجعات الصندوق الأخيرة بين استمرار الاستقرار النسبي وبين التزام السلطات بسياسات نقدية ومالية مشددة وبسعر صرف مرن، ما يعني أن أي تمويل جديد سيبقى مرتبطًا بالشروط نفسها ولن يفتح مساحة مستقلة أمام القرار الاقتصادي المحلي

وفي هذا الإطار، قال الدكتور مدحت نافع، أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، إن ملف تخارج الدولة من الأنشطة الاقتصادية والتوقف عن مزاحمة القطاع الخاص يظل في صدارة مطالب الصندوق عند مراجعة البرنامج المصري. كما أضاف في تصريحات منشورة أن تحسن المؤشرات يظل هشًا إذا لم يتزامن مع معالجة الأعطاب الهيكلية المرتبطة بالعجز والدين، وهو ما يفسر استمرار الحاجة إلى التمويل الخارجي

شروط الصندوق تضغط لتسريع التخارج والطرورات قبل مايو ويونيو

ومن هنا، انتقل ضغط الصندوق من مستوى التمويل إلى مستوى الملكية العامة ودور الدولة في الاقتصاد إذ قالت مصادر من مجلس الوزراء إن الصندوق شدد على ضرورة الإسراع في تنفيذ خطة تخارج الدولة من الأنشطة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص، في ظل استمرار مشاركة الدولة في مشروعات عدة من دون شراكة كافية من المستثمرين، وهو الشرط الذي عاد بقوة قبل المراجعات المقبلة

كذلك، طالبت المؤسسة الدولية بسرعة تنفيذ برنامج الطرورات الحكومية قبل نهاية مايو، وقبل انعقاد المراجعتين التاليتين. وقد أورد تقرير الصندوق الصادر في مارس أن الحكومة حددت 4 صفقات رئيسية لتحقيق عائدات بنحو 1.5 مليار دولار قبل نهاية البرنامج، بما يعكس أن ملف البيع لم يعد بدأ مؤجلًا، بل صار شرطًا تشغيليًا مرتبطًا بتدفق الشرائح

وعملياً، أعلنت هيئة الرقابة المالية قيد 6 شركات مملوكة للدولة قيلاً مؤقتاً في البورصة تمهيداً لطرح حصص منها. ويضع هذا الإجراء السوق أمام ترجمة مباشرة لتعهدات الخصخصة الواردة في البرنامج الحالي، لا سيما أن الصندوق ظل يعتبر توسيع دور القطاع الخاص وتقليص وجود الدولة في النشاط الاقتصادي جزءاً أساسياً من التزام مصر بالإصلاحات المتفق عليها

وفي المقابل، قال الدكتور فخري الفقي، أستاذ الاقتصاد الدولي ورئيس لجنة الخطة والموازنة السابق بمجلس النواب، إن تشدد الصندوق في ملف مشاركة القطاع الخاص وتراجع دور الدولة يستهدف تخفيف الأعباء على الحكومة وتقليل الاقتراض وجذب النقد الأجنبي. لكن هذا التوصيف لا يفي أن الحكومة تواجه ضغطاً واضحاً لتنفيذ الطرورات في توقيت ضيق وتحت حاجة تمويلية مرتفعة، وهو وضع يضعف قدرتها التفاوضية

وأخيراً، فإن طلب قرض طارئ جديد بقيمة قد تصل إلى 3 مليارات دولار، بينما لا تزال شرائح البرنامج القديم معلقة على مراجعات وشروط إضافية، يكشف أن الأزمة الحالية ليست مجرد نتيجة مباشرة للحرب على إيران، بل نتيجة تراكم صدمة خارجية فوق اختلالات لم تُحل. ولذلك، فإن الخبر الأهم ليس فقط أن الحكومة تدرس قرضاً جديداً، بل أن الاقتصاد المصري دخل مرحلة يحتاج فيها كل استحقاق خارجي إلى استحقاق داخلي أشد كلفة على المجال العام ودور الدولة والقدرة الاجتماعية على الاحتمال